الباب الأول

حقوق الإنسان في المفهومين الإسلامي والغربي

أ - تعريف حقوق الإنسان:

هذا عنوان مركب من كلمتين تركيبًا إضافيًّا هما: حقوق وإنسان، وهذا العنوان وإن كان معروفًا ومتعارفًا عليه إلا أن ذلك لا يعفي من تعريفه؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فما هي الحقوق؟ وما هو الإنسان؟

الحقوق: جمع حق، وهو لغة الثابت الذي لا يقبل النفي، والوجود المطلق الذي لا يقبل الفناء؛ لهذا كان الحق من أسماء الباري - جل وعلا -: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[1].

وأنزل كتابه بالحق: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[2].

ووعده الحق: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ﴾[3].

وقوله الحق: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾[4].

---

(١) سورة النور: ٢٥.

(٢) سورة آل عمران: ٣.

(٣) سورة يونس: ٥٥.

(٤) سورة الأنعام: ٧٣.

وهو سبحانه وتعالى يحق الحق: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[١]، أي يجعله ظاهرًا.

ويهدي إلى الحق: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٢].

والحق هو أعلى قيمة في سلم القيم، فبه قامت السماوات والأرض: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[٣]، فالحق ينتظم العدل والخير والجمال والشرف.

وفي المجال اللغوي لا توجد لغة لمصطلح «الحق» فيها رواج كالرواج الذي لهذا المصطلح في اللغة العربية منذ أن نزل بها القرآن الكريم، وبخاصة إذا لاحظنا أن بعض اللغات التي تمثل وعاء لحضارات كبرى لم تكن تمتلك كلمة للتعبير عن مفهوم الحق، فهذه اللغة الصينية - كما يقول شونج شولو - كانت تفقد مصطلح حق إلى أن تمت ترجمة المفهوم الغربي لهذا المصطلح في أواخر القرن التاسع عشر[٤].

ويقول ابن عاشور في تعريف الحق - بتصرف - والحق ماهيته هو ما يشتمل على نفع لجانب مختص به دون غيره، أو هو أرجح له منه لغيره بسبب من أسباب التخصيص أو الترجيح، وقد يكون الحق معنى من المعاني متعلقًا بذات، مثل تربية الأب لابنه، وقد يكون ذاتًا كما يقال هذه الأرض لفلان.

---

(١) سورة الأنفال: ٨.
(٢) سورة الأحقاف: ٣٠.
(٣) سورة الحجر: ٨٥.
(٤) جاك دونللي، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

والجانب الذي يملك الماهية دون غيره هو الذي يعلق اسمه بعد الحق باللام فيقال: حق لفلان؛ والمطالب بالحق يعدى إليه بعلى، وقد اجتمعا في قوله تعالى:

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[١]، فهو للأول حق، وعلى الثاني واجب؛ لأن الحق ما يجب للمرء على غيره فهو حق من جهة المستحق، واجب من جهة المطلوب، فيكون الحق في مقابل الواجب، فإذا كان المطلوب به مشخصًا يكون من باب فروض الأعيان: كحق الوالدين على أولادهم، وحق الدائن على المدين؛ وإذا لم يكن شخصًا معينًا احتمل أن يكون موجهًا إلى الكافة، وهذا ما يسمى بفرض الكفاية، وقد يتعين لأسباب معروفة في علم الأصول.

أما الإنسان فهو اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع، مشتق من الأنس على الصحيح، ويجمع على أناس، ويطلق على البشر الذين يرجعون إلى آدم وحواء. هذا ما تقول به الرسالات السماوية من أقدمها إلى آخرها الرسالة الخاتمة لمحمد ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾[٢].

وهذا رأي الفلاسفة وكل البشر إلى عهد داروين ولامارك؛ حيث أصبح التمايز بين الأجناس موضوع مراجعة، وأصبح البحث جاريًا عن أصل جديد للإنسان بين البريمات التي يجمعها به كمال الأسنان والقدرة على المشي على رجلين واستعمال اليدين،

(١) سورة البقرة: ٢٤١.
(٢) سورة النساء: ١.

وأصبحت اكتشافات الحفريات والخيال تمثل مرجعيات لهذا الأصل الذي لم يثبت علميًا.

فنحن نؤمن بالوحي السماوي، ونعتقد أنه الجهة المؤهلة بجدارة للتحدث عن أصل الإنسان الذي هو من المقولات التي تقع فوق سقف الرؤية العقلية.

ويقول البعض: إن طبيعة الإنسان ذات أوجه ثلاثة:

- الوجه الغريزي البيولوجي كسائر الحيوانات.
- الوجه الاجتماعي فهو اجتماعي يمارس حياته ويتأثر بالمجتمع.
- الوجه الإنساني، الذي يطمح إلى الرقي وإلى ملكوت السماء، ويتعرف على الخالق، ويتوق إلى عالم القيم والروحانيات.

فهو مزيج من الجسم والروح، وفي هذا المزيج تتمثل أوجه الطبيعة: الروح الشفافة، الرفافة، والمادة الثقيلة وحاجاتها الضاغطة.

ولطبيعته المركبة قد يطغى: ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى** ﴾[١]، وقد يتعجل: ﴿ **خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ** ﴾[٢]، وقد يضعف: ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾[٣] فسرها المفسرون بأنه لا يقاوم شهواته، ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا** ﴾[٤].

---

(١) سورة العلق: ٦ - ٧.
(٢) سورة الأنبياء: ٣٧.
(٣) سورة النساء: ٢٨.
(٤) سورة المعارج: ١٩.

إن الوحي يضع الإنسان أمام مرآة الحقيقة ليرى صورته دون مجاملة ولا محاباة، فهو كائن مميز بطبيعته الازدواجية المنسجمة وتركيبه النفسي الفريد في عالم ينسجم مع طبيعته وحاجاته وتكوينه في تركيبه العجيب وترتيبه الغريب - سبحان الخالق -.

ولذا كان مخلوقًا مميزًا سخر له الكون، وكان ذلك مظهر الاستخلاف: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١]، والاستعمار للأرض: ﴿أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[٢] ووضعت الأرض مجهزة بمختلف الاحتياجات لاستقبال هذا الضيف الإنساني: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ * فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾[٣].

إن هذا الاستخلاف للإنسان مثَّل تشريفًا وتكليفًا أيضًا، اقتضته حكمة الباري - جل وعلا - ليحمل الإنسان مسؤولية الخلافة في الأرض: أيشكر أم يكفر؟ أيصلح أم يفسد؟ وهكذا كان الإنسان مخلوقًا مكرمًا، وليس سيدًا مطلقًا، وقد وصف الفيلسوف الفرنسي لامارك الإنسان بأنه مشروع الله في الأرض.

وقد عرف الفلاسفة القدامى، وأخذ منهم المناطقة المسلمون الأوائل «الإنسان بأنه حيوان ناطق»، ومعناه أنه مفكر بالقوة، واعتبرته الماركسية حيوانًا اقتصاديًا.

---

(١) سورة البقرة: ٣٠.
(٢) سورة هود: ٦١.
(٣) سورة الرحمن: ١٠ - ١٢.

أما بالنسبة للداروينية التي أصبحت اليوم مرجعًا لكثير من الدوائر الفكرية فإن الإنسان لا يعدو أن يكون حيوانًا من البريمات، وهي فصيلة تمتاز بدماغها وأظافرها المستديرة والأسنان الكاملة. لقد ألغت الداروينية عقلها وألغت معه عقل الإنسان وجميع صفاته وأحاسيسه العجيبة وقدراته العقلية الرائعة ومواهبه الفذة لتجعل منه ابنًا لقرد كان يمشي على أربع في الغابة قبل أن يتطور ليحرر يديه ويمشي على رجليه، وهكذا اكتفوا بالشكل عن الجوهر وقدموا تفسيرًا غير علمي تهافت عليه من يدعون العلم.

ولماذا هو غير علمي؟

- **أولاً**: لأن الاستعداد الذي وهب للإنسان ونمو الدماغ السريع ليس لدى أي حيوان، وقد جربوا مع القرد فأخذوه صغيرًا وبوؤوه في بيئة إنسانية فما أفلحوا.
- **ثانيًا**: إن الجينات الوراثية أوضحت بجلاء أن كل جنس من أجناس المخلوقات احتفظ بخريطته الوراثية منذ بث الباري - جل وعلا - هذه المخلوقات في هذه الأرض.
- **ثالثًا**: إن الثغرة القائمة بين حفريات أظهرت حيوانًا من تكوين معين - لكنه ليس الإنسان المعروف - وبين الإنسان ما تزال علميًا غير مسدودة والحلقة لا تزال مفقودة.

وقد يرى بعض الوضعيين أن الإنسان لا ينحصر في مفهوم واحد شامل ولم يجمع المفكرون على الدلالة إليه بميزة جوهرية دون سواها، ويعود هذا الأمر لكون الإنسان ليس موضوعًا معطى

بشكل نهائي ومتمم، ولا هو ذات مدركة لنفسها تمام الإدراك، ومن ثم يتعسر اكتشاف ما يجب أن يكون عليه انطلاقًا من تحديد ما هو، وانطلاقًا مما يجب أن يكون عليه ذلك لارتباط الواجب بالإمكان وارتباط الإمكان بوجود فعلي، وفي الواقع يبدو الإنسان تجاوزًا دائمًا لما هو عليه فعليًا، فكأنه مدعو إلى بلد كيانه الخاص، إلى جانب ذلك كيان البشرية كلها؛ لذلك يستحيل فهمه بطريقة محايدة، أي بطريقة موضوعية صرف ومجردة تهمل ما ينجم عنها من نتائج.

إن بحث الإنسان عن حقيقته قديم قدم الإنسان ذاته، وإذا كان قد توصل خلال مراحل التطور الطويلة إلى الإلمام بجذوره التاريخية وأبعاده الاجتماعية ليحدد موقعه في الكون فإن تصوراته كانت - ولا تزال - تختلف باختلاف المنطلق النظري الذي يتبناه فكريًا حول أصل وجوده وغايته في الحياة ومصيره.

وبذلك تكونت نظريات وتصورات أثارت - ولا تزال - الكثير من الجدال والنقاش، وأدت - ولا تزال - إلى عقابيل وإشكاليات خطيرة تنعكس على حياة الإنسان والمجتمعات والشعوب، كما يلاحظ من دراسة التاريخ وتطوره.

إن الإنسان باعتباره كيانًا متميزًا له ذاتية خاصة تنشد الكمال وترهب تهديد الزوال. هذه الحالة اقتضت تصور حقوق له لحمايته من جهة ولترقيته من جهة أخرى، فتكون الحقوق صفات مستحقة في نظر الإنسان؛ لكنها غير مضمونة بطبيعة وجوده، فاحتاج إلى أن يؤكدها بنفسه. هذا إذا نظرنا للإنسان كمنشأ ومُنشئ للحقوق.

ويقول بعض الكتّاب الوضعيين:

وقد اضطرب رجال القانون الوضعي في تعريف الحق؛ حيث إن كلمة الحق هي من الكلمات التي تدعى بكلمات التذكير Des mots devocation، وذلك على عكس ما يسمى بكلمات التحديد والتدقيق Des mots deprecision.

فأمثال كلمات التذكير عديدة، منها مثلاً: الخطأ - الحقيقة - الصواب - العدل... إلخ. وكلها لا تدل على شيء محدد ومعين، على خلاف كلمات التحديد، وأمثالها: البيع - التأمين - الهبة، وكلها تدل على وضع معين؛ حيث تشير كلمة الحق في معناها العام إلى جملة من المعايير التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين البشر وإلى تأمين المصالح الإنسانية.

وقد اختلف فقهاء القانون عندما حاولوا وضع تعريف شامل للحق، فقال بعضهم: إن الحق مصلحة مادية أو أدبية يحميها القانون، وعرفه بعضهم الآخر بأنه سلطة إرادية تثبت للشخص وتخوله أن يجري عملاً معينًا، وتعرض كل رأي لانتقادات جمة؛ وهو ما جعل بعضهم يؤكد أن تعريف الحق تعريفًا شاملاً ينطبق على مفاهيمه في كل زمان ومكان غير ممكن، وأنه للوصول إلى الصواب في ذلك لابد من تتبع مفاهيمه في الأنظمة الحقوقية السائدة في المجتمع، ومن هنا يختلف تعريف الحقوق في الفقه الإنجليزي عنه في الفقه الفرنسي أو الفقه الإسلامي وغيره.

وهكذا يمكن القول بأن الحق يرتبط بالمجموعات البشرية ويتطور بتطورها، ويظل دائمًا أمرًا اجتماعيًا محددًا بجملة

من المعايير والقوانين، وهو بذلك ليس مقولة إنسانية مجردة؛ إنما هو تعبير تاريخي وضرورة تاريخية لتنظيم علاقات المجتمع، وفي هذا كان لابد من التمييز بين الحق الموضوعي والحق الطبيعي. فالأول تمليه السلطة السياسة العليا التي تعبر عن إرادة المجتمع، بينما يرتبط الثاني بالطبيعة الإنسانية المجردة، أي أنه أقرب إلى حقل الأخلاق التي تعبر عن إرادات فردية «البير جاكورا».

وإذا أردنا تعريف المركب في نظر الوضعيين بعد المفرد، فلعل تعريف رجل القانون يوموزوركي النيجيري أوضح التعريفات، حيث يقول: «تم تعريف حقوق الإنسان بطرق مختلفة، فهي بالنسبة للويس هنكلين تلك الحريات والحصانات والمزايا التي - طبقًا للقيم المعاصرة المتفق عليها - يستطيع كل فرد أن يطالب بها كحق من المجتمع الذي يعيش فيه».

وقد عرفها أيضًا بأنها «مطالب» تساندها باستمرار الأخلاقيات، والتي يجب أن يساندها القانون تجاه المجتمع، وخاصة تجاه الحكام الرسميين من جانب الأفراد أو الجماعات على أساس إنسانيتهم، وهي تطبق بغض النظر عن الجنس أو اللون أو النوع أو أي خصائص أخرى، ولا يمكن الرجوع فيها أو إنكارها من جانب الحكومات أو الناس أو الأفراد.

يمكن تعريف حقوق الإنسان بالنسبة للشريعة بأنها: تلك المزايا الشرعية الناشئة عن التكريم الذي وهبه الباري جلت قدرته للإنسان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[1]، وألزم الجميع - طبقًا للضوابط والشروط الشرعية - باحترامها.

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

وقد يكون من المناسب الاستشهاد بكلام للقاضي عياض اليحصبي عن الشريعة حيث يقول: إن أحكام الشريعة أوامر ونواهي تقتضي حثًّا على قُرب ومحاسن وزجرًا عن مناكر وفواحش، وإباحة لما به صلاح هذا العالم وعمارة هذه الدار ببني آدم؛ وأبواب الفقه وتراجم كتبه كلها دائرة على هذه الكلمات، وسنشير إلى رموز في كلمات هذه القواعد[١].

بذلك تدرك أن الباري - جل وعلا - هو أصل هذه الحقوق، فهي منحة ربانية، وهي تشريف وتكليف للإنسان باعتباره مستخلفًا في الأرض، وسخر له الكون ليديره برشاد وسداد، وفي مقابل هذه النعمة عليه حقوق العبادة للخالق - جلت قدرته - وهنا ينشأ الواجب والمسؤولية، فعندما يقرر الحرية للإنسان واستقلال الاختيار، فهذه الحرية محكومة بحدود حرية الآخر «لا ضرر ولا ضرار» لتصبح الحرية أرضية لنمو المسؤولية ورعاية الفرد والمجتمع، مسؤولية الفرد تجاه ربه وتجاه نفسه وتجاه أبناء جنسه.

قال القرافي في فروقه: «الفرق الثاني والعشرون بين قاعدة حقوق الله تعالى وقاعدة حقوق الآدميين، فحق الله أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه، وقسم التكاليف على ثلاثة أقسام: حق الله فقط، وحق العبد فقط، وقسم مختلف فيه: يغلب فيه حق الله أو حق الآدمي.

وحق الآدمي قد يقدم على حق الله تعالى، كما قالوا في وجوب قطع صلاة الفريضة لإنقاذ الأعمى»[٢].

---

(١) ترتيب المدارك: ١ / ٩٢.

(٢) الفروق: ١/ ١٤٠.

وكذلك شرح الشاطبي في الموافقات مسألة حقوق الإنسان وحق الله، وكذلك العز بن عبدالسلام في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، وسنشرح ذلك في الفصل الخاص لتطور حقوق الإنسان في الإسلام.

وحقوق الإنسان في الإسلام حقوق موجهة تارة إلى المجتمع أو من يمثله، وإلى الأفراد تارة أخرى، أي أنها قد تكون من فروض الكفاية من باب التعاون على البر والتقوى، وقد تكون من فروض الأعيان كالحقوق التي لإنسان على آخر بسبب من الأسباب، وفي ظرف من الظروف قد يكون الطلب بها موجهًا إلى المجتمع المخاطب بأحكام التكليف أو إلى فئة معينة.

أما في إعلان حقوق الإنسان فقد أطلقت الحقوق دون تعيين الجهة المطالبة بإيجادها في عالم الواقع. وهذه الحقوق في الإسلام ليست متميزة عن غيرها من الحقوق والواجبات وقواعد السلوك والأخلاق التي تضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية.